

فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

باردو في 18 ديسمبر 2018



إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير التجهيز على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص الترخيص لمؤسسة لاستغلال مقطع حجارة بمحمية جبل فضلون

سيدي،

سبق لكم ان اذنتم بمراجعة الترخيص الممنوح لاحدى المؤسسات والمتعلق باستغلال مقطع للحجارة بمحمية جبل فضلون بمعمدية السبيخة ولاية القيروان وذلك على اثر احتجاجات الاهالي الذين ليس لهم من مورد رزق سوى ذاك الجبل المصنف من قبل وزارة الفلاحة كمحمية طبيعية. من لا يعرف مسبقا ان الترخيص في استغلال ذاك المقطع سوف تكون له تبعات كارثية صحية واجتماعية واقتصادية وجبائية وبيئية.

تبعاً لما تقدم، ارجو منكم مدي بالمعطيات التالية :

- 1/ هوية الشركة والشركاء الذين تحصلوا على الترخيص وتاريخ منحه.
- 2/ نسخة من الدراسة المتعلقة بالتاثيرات البيئية للمقطع على الجبل والاهالي.
- 3/ هل تم منح الترخيص في ظروف شفافة ونزيهة ام لا ؟
- 4/ هل طلبت منكم وزارة املاك الدولة منح المستغل منح ترخيص استثنائي ووقتي ؟
- 5/ كيف تم التعامل مع اعتراض اهالي الجهة على ذاك النشاط قبل قطع الطريق ؟
- 6/ لماذا لم تبادروا بايقاف نشاط المقاطع التي الحققت اضرارا بيئية وصحية واجتماعية كبيرة جدا بالسكان مثلما هو الشأن بالنسبة لمقطع الحجارة الكائن بجعفر ولاية اريانة ؟
- 7/ لماذا لم تبادروا باجراء دراسة، قبل تظلم المتضررين، لتقييم الاضرار البيئية والصحية والاجتماعية لعدد من المقاطع التي اصبحت تشكل خطرا كبيرا على السكان، علما ان اغلب المؤسسات المستغلة لها لا تصرح بمداخلها الحقيقية لدى ادارة الجبابة ؟
- 8/ هل قمتم باحالة التقرير المنجز من قبل دائرة المحاسبات والمتعلق باستغلال المقاطع على النيابة العمومية بالنظر للجرائم الخطيرة التي تضمنها والتي تتعلق اساسا بنهب المقاطع بدون ترخيص واستغلال النفوذ وغيرها من الجرائم كما اقتضت ذلك احكام الفصل 29 من مجلة الاجراءات الجزائية ؟

- 9/ لماذا لم تبادروا بوضع قائمة سوداء في المخالفين من مستغلي المقاطع بطريقة عشوائية ودون ترخيص مسبق حتى لا تتعاقد معهم الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في اطار صفقات عمومية مثلما نلاحظه اليوم بالنسبة لبعض مقاطع الرمل الكائنة بولاية نابل ؟

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

فيصل التبيني
عن حزب صوت الفلاحين

1 2 جانفي 2019

الجمهورية التونسية
وزارة التجهيز والإسكان و التهيئة الترابية
ق ب / س ن

32110101 12019
32110101 12019

من وزير التجهيز والإسكان و التهيئة الترابية

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد فيصل التبيني بخصوص الترخيص في استغلال مقطع .

المرجع: مكتوبكم عدد 33 الوارد علينا في 10 جانفي 2019 .

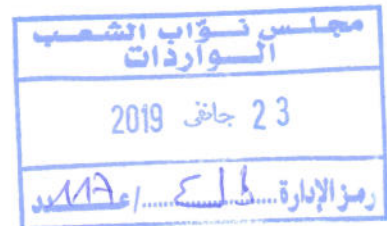
المصحوب: جدول إجابات.

و بعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالاً كتابياً تقدم به النائب السيد فيصل التبيني يطلب من خلاله موافاته ببعض المعطيات المتعلقة بالترخيص في استغلال مقطع حجارة من الصنف الصناعي بجبل فضلوني بمعمدية السبيخة من ولاية القيروان.

وجواباً، أتشرف بموافاتكم طي هذا، بجدول تفصيلي يتضمن الإجابة على كل النقاط

الواردة بأسئلة السيد النائب.

و السلام
وزير التجهيز والإسكان
و التهيئة الترابية
نور الدين ستالي



الجمهورية التونسية
وزارة التجهيز والإسكان و التهيئة الترابية

سؤال السيد النائب	إجابة الإدارة
هوية الشركة والشركاء الذين تحصلوا على التراخيص وتاريخ منحه .	شركة مقاطع إفريقيا بتاريخ 20 فيفري 2013 والمنتية صلوحيته بتاريخ 19 فيفري 2018 و شركة تونس للمقاطع "Sotucar" ابتداء من 23 جانفي 2018 إلى موفى 14 أفريل 2018.
نسخة من الدراسة المتعلقة بالتأثيرات البيئية للمقطع على الجبل والأهالي.	تجدون نسخة من الدراسة البيئية المطلوبة لدى إدارة المقاطع والمتفجرات بالوزارة.
هل تم منح الترخيص في ظروف شفافة ونزيهة.	تم منح الترخيص في ظروف شفافة ونزيهة.
هل طلبت منكم وزارة أملاك الدولة منح المستغل ترخيص استثنائي ووقتي.	طلبت مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية منح المستغل ترخيص وقتي.
كيف تم التعامل مع اعتراض اهالي الجهة على النشاط قبل قطع الطريق.	تم إجراء معانة ميدانية من طرف لجنة فنية كما تم إعادة عرض الملف على أنظار اللجنة الوطنية الاستشارية للمقاطع.
لماذا لم تبادروا بإيقاف نشاط المقاطع التي ألحقت أضرارا بيئية وصحية واجتماعية على السكان مثلما هو الشأن بالنسبة لمقطع جعفر بولاية أريانة.	في صورة مخالفة بنود كراس الشروط ومحتوى الدراسة البيئية يتم إيقاف النشاط بعد زيارة ميدانية للوقوف على مدى التزام المستغل بتعهداته.
لماذا لم تبادروا بإجراء دراسة قبل تظلم المتضررين لتقييم الاضرار البيئية والصحية والاجتماعية لعدد من المقاطع التي أصبحت تشكل خطرا كبيرا على السكان علما أن أغلب المؤسسات المستغلة لها لا تصرح بمداخلها الحقيقية لدى ادارة الجباية.	تم تقديم دراسة بيئية حول تأثير استغلال المقطع على البيئة والمحيط والاعراض المزعج انجازها للحد من الاضرار البيئية الناتجة عن الاستغلال. أما بالنسبة للتصريح بالمداخل الحقيقية للشركات المستغلة لدى ادارة الجباية فانه لا يدخل ضمن مشمولات الوزارة.
هل قتم إحالة التقرير المنجز من قبل دائرة المحاسبات المتعلق باستغلال المقاطع على النيابة العمومية بالنظر للجرائم الخطيرة التي تضمنها والتي تتعلق أساسا بنهب المقاطع بدون ترخيص واستغلال النفوذ وغيرها من الجرائم كما اقتضت ذلك أحكام الفصل 29 من مجلة الاجراءات الجزائية.	في صورة اكتشاف جرائم خطيرة ترتقي إلى درجة الأخطاء الجزائية، فإنه يتم إحالتها إلى النيابة العمومية.
لماذا لم تبادروا بوضع قائمة سوداء في المخالفين لمستغلي المقاطع بطريقة عشوائية ودون ترخيص مسبق حتى لا تتعاقد معهم الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في اطار صفقات عمومية مثلما نلاحظه اليوم بالنسبة بمقاطع الرمال الكائنة بولاية نابل.	لا تبرم الوزارة صفقات عمومية مع المستغلين دون ترخيص.

